

النائب الأشقر يدعو الوزارات والمنظمات الأهلية لمساعدة النزلاء المفرج عنهم في الاندماج بالمجتمع

المجلس التشريعي يقر تقرير لجنة الداخلية والأمن حول أهم مشاكل مراكز التأهيل والإصلاح في القطاع



أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته التي انعقدت أمس تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول أهم المشاكل والعقبات التي تواجه مراكز التأهيل والإصلاح في محافظات غزة. وترأس الجلسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الذي ترشح على شهادته الشعب الفلسطيني، مستذكرا دور ومناقب النائب سعيد صيام الذي توافق اليوم (أمس) ذكرى استشهاده الخامسة.

وتلا رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر تقرير لجنة، موضحا أن اللجنة اطلعت على أوضاع المراكز عن كثب من خلال تنظيم العديد من الزيارات الميدانية واللقاءات العديدة التي استمعت للجنة من خلالها إلى مدراء المراكز والمشرفين عليها. وأوصى التقرير بضرورة تسريع إجراءات التقاضي وإنجاز المحاكمات والعمل على إيجاد حلول جذرية لتكديس القضايا الخاصة بالنزلاء، مطالبا السلطة التنفيذية بالعمل على إنشاء المشاريع الصغيرة المخصصة لمساعدة النزلاء وذويهم.

ودعا الأشقر خلال التقرير الوزارات والمنظمات الأهلية لأخذ دورها والعمل على مساعدة النزلاء

التصويت على التقرير الذي تم إقراره بالأغلبية المطلقة.

المجتمع.

وشهدت الجلسة مداخلات لعدد من النواب، وأعقبها

في الدمج في المجتمع بعد خروجهم والإفراج عنهم لضمان استقامتهم ليكونوا لبنة صالحة في

د. بحريستقبل سفير جنوب إفريقيا

أكد على موقف بلاده الداعم لفلسطين والرافض للحصار

وعائلة مانديلا للشعب الفلسطيني والمجلس التشريعي على تقديم التعازي بوفاته الراحل، منوها إلى أن السفارة كانت قد نقلت كلمات قادة الشعب الفلسطيني في رثاء مانديلا لوزارة الخارجية في جمهورية جنوب إفريقيا وذوي الفقيد، كما قامت السفارة بنقل كلمات رئاسة التشريعي بوفاته الراحل للجهات ذات العلاقة وعائلة الفقيد. وقال ماكاليما: "إن الإرث الثقافي الذي تركه مانديلا يحتم علينا في جنوب إفريقيا القيام بواجبنا تجاه الشعب الفلسطيني ويلقي علينا مسؤولية كبيرة سنبقى نعمل من أجلها حتى تنال الشعوب حريتها وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، وذلك لأن مانديلا وضع هم القضية الفلسطينية في قلوب أبناء جنوب إفريقيا كافة".

وأكد أن الزيارة تأتي بتوجيهات حكومة بلاده الداعمة لحرية الشعب الفلسطيني واستقلاله والحفاظ على ثوابته، مشددا على أن سفارته تتابع تفاصيل الحياة اليومية لأهالي قطاع غزة والمعاناة الناجمة عن الحصار وإغلاق المعابر الاسرائيلية مع القطاع، معبرا عن أمله بأن يتجاوز قطاع غزة محنته بفضل قيادته الحكيمة، مؤكدا على رفض بلاده لسياسة حصار القطاع.



وتقديم التهنئة لقيادة الشعب الفلسطيني بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد، وكذلك الاطلاع على المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية. ونقل السفير شكر شعب جنوب إفريقيا ورئاسة البرلمان

الصهيونية، مثنيا هذا القرار، وداعيا بقية الدول لخطوات مشابهة من أجل محاصرة الاحتلال اقتصاديا. بدوره أشار السفير ماكاليما إلى أن زيارته والوفد المرافق له تأتي في إطار التواصل مع الشعب الفلسطيني

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سفير دولة جنوب إفريقيا في فلسطين السيد ماكاليما والوفد الدبلوماسي المرافق له، وذلك في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة بحضور النائب عبد الفتاح دخان.

ورحب بحر بسفير جنوب إفريقيا والوفد المرافق له، متقدما بالشكر لجمهورية جنوب إفريقيا لمواقفها الداعمة للحق الفلسطيني.

وأشاد بحر بالتعاون بين البلدين، مستذكرا كلمات مانديلا المشهورة: "إن الحرية والديمقراطية في جنوب إفريقيا لن تكتمل إلا بعد تمتع فلسطين بالحرية والديمقراطية والتخلص من الاحتلال".

وكرر بحر باسم الشعب الفلسطيني والمجلس التشريعي تعازيه لجمهورية جنوب إفريقيا بوفاته الراحل مانديلا الذي قال إنه لم يدخر جهدا لمناصرة الحقوق وقيم الانسانية والعدالة الاجتماعية، لافتا إلى مشاركة مكونات الشعب الفلسطيني كافة في الحفل الذي أقامته سفارة جنوب إفريقيا لاستقبال التعازي بوفاته الراحل مانديلا.

وأشاد بحر بمواقف جمهورية جنوب إفريقيا تجاه الشعب الفلسطيني، وخص بالذكر القرار القاضي بمقاطعة المنتجات التي يتم إنتاجها في المستوطنات

استمع إلى شرح عن خدمات ومشاريع البنك خلال المرحلة القادمة

د. بحر يستقبل وفدا من بنك الإنتاج



التي يقدمها البنك والمشاريع التي يدعمها، موضحا بأن البنك يسعى لدعم مشاريع إنتاجية في البلد بما يخدم المواطنين وينشط الاقتصاد الفلسطيني.

ونوه أبو شعبان إلى أن البنك سيساهم بدعم بعض المشاريع ذات الصيغة الانتاجية في ظل تخفيف الحصار، بينما ستكون هناك مشاركات للبنك في مشاريع أخرى تخدم الاقتصاد الفلسطيني.

من ناحيته اقترح النائب جمال نصار على إدارة البنك اعتماد أسلوب المشاركة والمضاربة في مشاريع تكون مهمة واستراتيجية والاستعداد لتوفير ضمانات بنكية للتجار ومشاركتهم في مشاريعهم بما يضمن تحسين الحالة الاقتصادية وإنعاش أوضاع المواطن الفلسطيني في القطاع.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وفدا من بنك الإنتاج بحضور رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي النائب جمال نصار.

ورحب بحر بالوفد، متمنيا للبنك استمرار التقدم والنجاح، معتبرا أن البنك سيأخذ مزيدا من الدور نحو خدمة المجتمع. وأوضح بأن فئات كبيرة في المجتمع الفلسطيني تدعم البنوك الإسلامية والمعاملات ذات الصيغة الشرعية وذلك لما يتمتع به مجتمعنا الفلسطيني من توجهات دينية وثقافة إسلامية، مشيدا في الوقت نفسه بمسيرة البنك في خدمة عملائه رغم قصر عمره، معربا عن اعتزازه وثقته بالبنك ومجلس إدارته بدوره قدم مدير البنك رامي أبو شعبان شرحا وافيا عن الخدمات

خلال حفل تكريم الحكومة للمؤسسات الفاعلة خلال المنخفض الجوي

د. بحر يندد باستمرار المفاوضات العبثية

ويدعو لسرعة تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام



وخص بحر بالشكر كلا من الدفاع المدني والشرطة البحرية والمقاومة الفلسطينية التي كان لها دور واضح، فكانت صورة رائعة وجمالية، مؤكدا أن شعبنا أبدع في كل شيء كما أبدع في المقاومة.

ولفت بحر إلى أن شعبنا مرغ أنف الاحتلال بسبب ضربات المقاومة، مضيفا: «نحن نعيش اليوم ذكرى حرب الفرقان وذكرى استشهاد النائب الوزير سعيد صيام»، مشيرا إلى أن الوزير والنائب صيام كان رجلا بحق وعمل على إدارة وزارة الداخلية أثناء الحرب بكل جدارة واقتدار.

وأكد بحر دعم المجلس التشريعي الفلسطيني للمصالحة الفلسطينية وضرورة إنهاء الانقسام لتوحيد الشعب ومقاومة الاحتلال، منددا باستمرار فريق رام الله في المفاوضات العبثية التي تشطب قضيتنا وتسف حقوقنا وثوابتنا الوطنية وتضيع ما تبقى من أرضنا المباركة.

ثمن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدور الكبير لأبناء شعبنا بفصائله ومؤسساته الحكومية والأهلية واللجان الشعبية التي عملت على نجدة أبناء شعبنا المنكوبين أثناء المنخفض الجوي الذي ضرب قطاع غزة مؤخرا.

وقال بحر خلال حفل أقامته رئاسة مجلس الوزراء تكريما للهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لدورها الفاعل خلال المنخفض الجوي: «كل مكونات الشعب الفلسطيني وقفت بجانب أبناء شعبنا المتضررين من المنخفض، سواء كان ذلك على مستوى الحكومة والوزارات والنواب والفصائل الفلسطينية وعلى مستوى اللجان الشعبية التي عملت دون ملل».

وأضاف: «كان العطاء رائعا ومتميزا، فهذا المنخفض الذي أتى على قطاع غزة وفلسطين لو كان في غير هذا البلد ربما راح ضحيته الكثير من الأرواح، لكن الإرادة القوية والعزيمة الفولاذية لأبناء شعبنا كانت تغوص تحت الماء لإنقاذ الناس.

لفحص احتياجاتها وتقييم دورها إبان المنخفض الجوي الأخير

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد جلسة استماع لقيادة الشرطة البحرية



إنزال العديد من الغطاسين من افراد الشرطة البحرية ليقوموا بدورهم في حماية وانقاذ اهلنا الذين غرقت منازل لهم جراء المنخفض.

فيما تحدث العقيد سرحان عن بعض المعوقات التي تواجه الشرطة أثناء عملها ومن أهمها عدم وجود مقرات كافية في جميع المناطق وعدم وجود نواظير ليلية وكشافات وكذلك الحاجة إلى الإمداد بالوقود لعمل المراكب، كما تعاني الشرطة من نقص في بدل الغطاسين وأنابيب الأكسجين وبعض الاحتياجات اللوجستية الخاصة بالغواصين والغطس بشكل عام.

وأشار العقيد سرحان لحاجة الشرطة البحرية لعدد من الاحتياجات الأخرى من أهمها زيادة عناصر الشرطة البحرية، وتوفير مباني إدارية في المحافظات، وميزانية أكبر للشرطة، وتوفير الوقود اللازم لعملها حتى تتمكن من القيام بواجباتها على أكمل وجه.

بدورهم أثنى النواب على عمل الشرطة البحرية واعدين بمتابعة كل الاقتراحات التي تم طرحها مع جهات الاختصاص حتى تتمكن الشرطة البحرية من القيام بواجباتها.

على ميناء غزة وعمل كمائن ليلية حفظا للأمن العام.

كما تقوم الشرطة البحرية بتنفيذ لوائح وقوانين وزارة الداخلية والزراعة والنقل والمواصلات ومراقبة التلوث البحري في المياه الإقليمية، كما لفت إلى دور الشرطة البحرية في المنخفض الجوي من خلال عمليات الإنقاذ التي قامت بها بعد ارتفاع منسوب المياه في بعض المناطق ليصل ثلاثة أمتار، حيث قامت الشرطة بإنزال جميع مركباتها إلى تك المناطق وكذلك

هذا السياق تهدف الجلسة لاطلاع اللجنة على طبيعة ومهام الشرطة البحرية، وطبيعة الدور الذي قامت به الشرطة البحرية أثناء المنخفض الجوي، والعقبات التي واجهت الشرطة أثناء عملها، كما طلب النائب الأشقر معرفة احتياجات الشرطة البحرية لممارسة مهامها على أكمل وجه.

من جهته أوضح العيد سرحان أن الشرطة البحرية تعد أحد الإدارات العامة في وزارة الداخلية تتولى ضبط الأمن على ساحل قطاع غزة وضبط عمل الصيادين والإشراف

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لقيادة الشرطة البحرية في مقر المجلس بغزة بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر، وكل من النائب صلاح البردويل والنائب مروان أبو راس والنائب فرج الغول، فيما حضر من قيادة الشرطة البحرية العقيد أمجد سرحان مدير الإدارة العامة للشرطة البحرية، المقدم بسام القوقا، الرائد موسى الخالدي، والرائد محمود جمعة.

وافتح النائب الأشقر جلسة الاستماع، مرحبا بقيادة

الشرطة البحرية، ثمنا للدور الهام لقيادة الشرطة وضباطها وجميع عناصرها في حماية ثغرة مهمة من ثغور الوطن وهو شاطئ قطاع غزة الممتد من الشمال حتى الجنوب، فضلا عن دور الشرطة البحرية أثناء المنخفض الجوي الأخير.

ولفت النائب الأشقر إلى أن جلسة الاستماع تأتي في إطار مهام لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي وفي

التشريعي يهنئ المدني بانتخابه أمينا عاما لمنظمة التعاون الإسلامي

أبرق الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي برسالة تهنئة للسيد إيد أمين المدني الأمين العام الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي، والذي خلف الأمين السابق أكمل الدين إحسان أوغلو في منصبه.

وعبر بحر في رسالته عن تهنئه باسم الشعب الفلسطيني للمدني بمناسبة انتخابه كأمين عام للمنظمة، قائلا: "أتقدم باسمي وباسم إخواني في المجلس التشريعي الفلسطيني وباسم شعبنا الفلسطيني بأحر التهاني والتبريكات بانتخابكم أمينا عاما لمنظمة التعاون الإسلامي، آملي أن يوفقكم الله في خدمة أبناء شعبكم وقضايا الأمة العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية".

وأشاد بحر بمواقف منظمة التعاون الإسلامي ودورها في نصرته القضية الفلسطينية، متمنيا على الأمين العام الجديد العمل على توفير مزيد من الدعم للشعب الفلسطيني ومناصرة القضية الفلسطينية بشكل أكبر في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

النائب د. صلاح البردويل في حوار مع البرلمان:

ندعم إقرار مشروع قانون شامل حول تنظيم قطاع الإعلام في فلسطين ولابد من الاستعانة بالإعلاميين والخبراء عبر ورش عمل متخصصة لإنجاز القانون

تقصير الحكومة والتشريعي والمؤسسات الإعلامية دفع بالقوانين الإعلامية إلى ذيل الاهتمامات التشريعية

قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية المطروح يعالج فوضى المصداقية والمهنية والتداخل بين العمل الإعلامي والعمل الاستخباري

عديدة أثرت حول سبب عدم التقدم بمشروع قانون يعالج بشكل شامل ومتكامل هموم ومشكلات المهنة في ظل التطورات المطردة على المستوى المهني والتكنولوجي. "البرلمان" التقت النائب د. صلاح البردويل مقرر اللجنة السياسية في المجلس التشريعي والخير الإعلامي المعروف، وطرحت عليه الأسئلة التالية:

يعيش القطاع الإعلامي الفلسطيني حالة من الضعف والإهمال القانوني والتشريعي، ما أدى إلى بروز وطفان الكثير من الإشكاليات والعقبات في إطار مسيرة العمل الصحفي والإعلامي الفلسطيني. وفي الوقت الذي تقدمت فيه الحكوم بمشروع قانون يعالج ترخيص المؤسسات الإعلامية، فإن تساؤلات

ناقشت لجنة التربية في المجلس التشريعي مؤخرا مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية، ما هي مبررات ودوافع طرح مشروع القانون؟
المبررات والدوافع هي:
١- حماية الصحفي.
٢- حماية المؤسسات الإعلامية.
٣- حماية المواطن والحقيقة.
هل تعتقد أن مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية يمكن أن يلبي احتياجات ومتطلبات الساحة الإعلامية الفلسطينية؟

بالطبع لأن هناك حالة من الفوضى التي استشرت في واقع الإعلام ممثلة في فوضى الثقافة والمؤسسات الصحفية، وفوضى الصدق والمصداقية، وفوضى البحث عن الحقيقة والبحث عن المال وكذلك فوضى التداخل بين العمل الإعلامي والعمل الاستخباري.

ما الذي يمنع المجلس من التشريعي من إعداد وإقرار مشروع قانون شامل ومتكامل حول تنظيم الإعلام والاتصال في فلسطين بما ينهي الإشكالية المهنية والقانونية الكبرى التي يواجهها الواقع الفلسطيني جراء ضعف وهتراء قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٥؟

هذا القانون الشامل مطلوب، ولكن لابد من أن يشارك فيه كل ممثلي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ليكون أساسا من أسس ودعائم وحدة العمل الوطني والمهني، وهو بحاجة لجهد كبير وإلى وقت كبير.

ولكن إلحاح الحاجة يجعلنا نبحث عن قانون ينظم عمل المؤسسات الإعلامية في هذه المرحلة على الأقل حتى نتلافى حالة الفوضى الموجودة.

هل هناك أي أرضية إعلامية أو قاعدة قانونية قائمة يمكن البناء عليها لجهة بدء العمل على إعداد مشروع قانون الإعلام والاتصال الذي تنتظره الساحة السياسية والإعلامية بفارغ الصبر؟
أولا قانون ١٩٩٥ وتصحيح العيوب وإكمال



النائب / صلاح البردويل

النقص.
ثانيا: الخبرة والحاجة التي تولدت في الميدان.
ثالثا: الإشكالات التي تقع بين المؤسسات الإعلامية والجهات الحكومية.
رابعا: القانون الأساسي الفلسطيني وكل القوانين التي تنظم عمل المؤسسات.
هل يمكن إنجاز مشروع قانون حول الإعلام والاتصال في ظل الانقسام السياسي والجغرافي أم أن هذا الأمر ينبغي أن يبحث بشكل موضوعي في إطار وطني عقب إنهاء الانقسام؟

يمكن، واعتقد أن القضايا الموضوعية التي تتعلق بحقوق المواطن يمكن الالتقاء عليها بعيدا عن الخلافات السياسية، وقد سبق لنا نحن وحركة فتح في ظل الانقسام أن اتفقنا على قانون هيئة الشرطة الفلسطينية وهو قيد المناقشة الآن.

هل تحرصون في اجتماعاتكم البرلمانية على استشارة الفئات والجهات القطاعية المختلفة ذات العلاقة بالإعلام بعيدا عن اللون والانتماء السياسي؟
بالتأكيد فإن أي قانون إضافة إلى المعايير القانونية المعروفة في صياغة أي قانون والمحددات الإنسانية العامة، إلا أنه يحتاج إلى جهات التخصص الدقيقة المتعلقة بهذا القانون.

والمقصود وهو الإعلام لا بد من الاستعانة بالإعلاميين وأصحاب الشأن والخبرة مهما كان اللون والانتماء، ونحن جاهزون للاستفادة من خبراتهم عبر ورشات العمل الخاصة بالإعداد لهذا القانون.

ما الذي دفع مشاريع القوانين ذات العلاقة بالعمل الإعلامي إلى ذيل الأولويات التشريعية للمجلس التشريعي؟

الحقيقة أن المسؤولية تقع على عدة جهات:

١- الجهة الرسمية الحكومية "المكتب الإعلامي" الذي لم يبادر بإعداد مشروع قانون أو تأخر في ذلك.
٢- القضايا الإعلامية لا وضوح لإدراجها ضمن أي لجنة من لجان المجلس التشريعي ولهذا لم يتقدم أي من لجان المجلس بمشروع قانون.

٣- المؤسسات الإعلامية وبسبب المناكفات السياسية لم تتقدم أي جهة منها بمشاريع قوانين للمجلس التشريعي.

لهذا أصبح الموضوع في ذيل الاهتمامات.

هل يمكن لأي قانون حول الإعلام والاتصال أن يشكل حلا لمشكلات البيئة الإعلامية الفلسطينية وإضافة نوعية لها أم أن البعض قد يرى ذلك تقييدا للحريات وخصوصا في ظل التركيز على قضية المسؤولية الإعلامية والمهنية التي يتبعها نظام العقوبات بحق المخالفين والمتنهيكين للقانون؟

دائما وجود قانون مهما كان النقص فيه أفضل من العمل بلا قانون. لا شك أن مفهوم الحرية مطاط ومخادع ويصعب وضعه في نقاط محدودة ومحسوبة، ولذلك دائما سنجد النقد والرفض في بعض الأحيان لبعض المفاهيم، ولكن بمزيد من الجهد والتوافق ووضع النقاط على أدق التفاصيل والتجرد من الأهداف السياسية وتغليب الحقيقة والمصلحة العامة على المصلحة المادية والفردية واحترام خصوصية المجتمع الذي نعيش فيه، من السهل التغلب على كثير من الصعوبات.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

التمسك بالثوابت سيطيح برأس العجوز «كيري»

اجتماعات مكوكية، لقاءات مكثفة، جولات متعاقبة. كلها مفردات تعبر عن طبيعة الحراك السياسي والدبلوماسي الذي يقوده وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في المنطقة خلال الأسابيع الأخيرة.

لكن الأخطر في الحراك المتسارع الذي يقوده كيري لا يكمن في طبيعة الخطط والمقترحات التي يحملها في إطار تسوية الصراع الفلسطيني الصهيوني فحسب، بقدر ما يكمن في الضغوط والتهديدات المرافقة التي تضع السلطة الفلسطينية في موقع الاستقبال ودائرة القبول غير المشروط فقط.

إن حجم القلق والمخاوف المترتبة على طرح خطة كيري يتمثل في ضعف الموقف الفلسطيني الرسمي الذي يفتقر إلى أي سند فلسطيني حقيقي، شعبيا وفصائليا، وحصر دائرة صنع القرار في مجموعة ضيقة جدا من الشخصيات السلطوية المتنفة التي تحرص على مصالحها الشخصية وامتيازاتها الذاتية أكثر من حرصها على قضية شعبنا وحقوقه وثوابته الوطنية.

ومن هنا فإن قيادة السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها السيد محمود عباس، مطالبة اليوم بمصارحة الشعب الفلسطيني حول خطة كيري المطروحة، وتقديم كشف حساب دقيق حول فحوى ومضامين المفاوضات الدائرة مع الاحتلال الصهيوني، والرجوع إلى شعبنا بكافة قواه وشرائحه بهدف تجاوز مرحلة المفاوضات التي تراكم المخاطر وأشكال العبث يوما بعد يوم، والتوافق على استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال ومخططاته الاستيطاني والتهويدية على أرضنا المباركة.

إن التسريبات التي نشرتها وسائل الإعلام المختلفة حول بنود وتفاصيل خطة كيري تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الخطة تشكل نفسا محققا للحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، وتصفية بشعة للقضية الفلسطينية، وإنهاء للصراع الفلسطيني الصهيوني لصالح الاحتلال ومشروعه العدواني الاستيطاني الإحلالي على أرض فلسطين.

لقد احتوت خطة كيري على بنود لا لبس فيها تمس بشكل صارخ بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والحق الفلسطيني الخالد في بيت المقدس، وتمنح الاحتلال شرعية الإعلان عن فلسطين كدولة يهودية، وتشرعن الاستيطان من خلال إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية وتبادل الأراضي مع الاحتلال، وتحرم الفلسطينيين من حق ممارسة السيادة على منطقة غور الأردن، وتضع الضفة الغربية تحت السيطرة العسكرية الصهيونية بشكل مباشر وغير مباشر، وهو ما يعني طيّا لصفحة القضية الفلسطينية وإغلاق ملفها إلى الأبد.

وعليه، ينشط كيري بين العواصم العربية لتسويق خطته التصفوية، والعمل على تحشيد الموقف العربي الرسمي خلفها، وضمان تأسيس صندوق التعويض الخاص باللاجئين بأموال خليجية، وهي مهمة أمريكية قدرة يبدو أن كيري قد قطع فيها أشواطا واسعة خلال الأيام الأخيرة، ما يحيلنا إلى الاعتقاد أن الخطة تستعد لوضعها موضع التنفيذ خلال المرحلة القادمة.

إن الخطر الأكبر الذي يتهدد قضيتنا لا يكمن في الخطط والمؤامرات الأمريكية بقدر ما يكمن في إخفاء الحقائق الخاصة بمسار المفاوضات عن شعبنا، واحتكار نذر محدود للغاية من قيادة السلطة للقرار المصيري الذي يرتبط بحاضر ومستقبل شعبنا وقضيته الوطنية.

ومن هنا فإن شعبنا، بكافة قواه وشرائحه، مطالب اليوم بالتحرك العاجل لإلزام قيادة السلطة باتخاذ قرار فوري بوقف المفاوضات أو لا، ليصار بعدها إلى تقديم كشف حساب حول فحوى ومضامين المفاوضات، وطبيعة الحلول التصفوية المطروحة التي تشير التسريبات إلى قبول قيادة السلطة لها واستعدادها للتوقيع عليها خلال المرحلة المقبلة.

لا مجال للمجاملة السياسية على حساب حقوق وثوابت شعبنا، ولا مجال لمزيد من الصمت والسكوت في ظل المعطيات التي تتفاطر تترى حول الخطة الأمريكية التي تسمخ قضيتنا وتضع حقوقنا وثوابتنا الوطنية في مهب الريح.

إن اتجاه قيادة السلطة لقبول خطة كيري التصفوية يستنسخ تماما تجربة اتفاق أوسلو الذي أزهق حقوقنا ودمر قضيتنا وأضاع أرضنا وفتح شهية الاحتلال لمزيد من التوغل على مقدراتنا ومقدساتنا، وهذا ما ينبغي التصدي له بكل قوة وحزم، لأن حقوقنا وثوابتنا الوطنية ليست سلعة رخيصة قابلة للعرض والطلب في سوق النخاسة السياسية، ولأن قضيتنا ليست، ولا يمكن أن تكون، كلاً مباحا يطأه المواطنون ويعبت به العابثون.

إنجازات المجلس التشريعي



٢٠١٣/١٢/٣٠
١٤.تقرير لجنة الموازنة حول موازنة عام ٢٠١٤م في الاجتماع الواحد والسبعون بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١

رابعاً: الأسئلة والاستجابات:

١- الأسئلة: بلغت الأسئلة الموجه من قبل المجلس التشريعي (٩) أسئلة للحكومة الفلسطينية من تاريخ ٢٠١٣/١/١ حتى تاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١، وهي كالتالي:
- الأسئلة الموجهة من النائب يحيى العبادسة لوزير الداخلية فتحي حماد، وهي كالتالي:

١- سؤال حول الاعتقال والاحتجاز خارج القانون.
٢- سؤال حول تقييد وانتهاك الحرية العامة.
٣- سؤال حول هروب سجناء جنائيين من السجن.
٤- سؤال حول المنع من السفر من قبل أجهزة وزارة الداخلية.

٥- السؤال الموجه من النائب يحيى العبادسة لوزير الزراعة د. علي الطرشاوي حول منح استيراد الأبقار والمواشي من الجانب المصري.

٦- السؤال الموجه من النائب يحيى العبادسة لوزير السياحة د. علي الطرشاوي حول الاستيلاء على أرض أثرية وتحويلها إلى مقار أمنية.

٧- السؤال الموجه من النائب يحيى العبادسة لوزير التربية والتعليم حول تعيين العميد الجديد لكلية التربية بجامعة الأقصى.

٨- السؤال الموجه من قبل النائب د. يوسف الشرافي لوزير التربية والتعليم حول حقوق مستحقات الموظفين العاملين في امتحانات الثانوية العامة.

٩- السؤال الموجه من قبل النائب د. يوسف الشرافي لوزير التربية والتعليم حول معايير وضوابط اختيار الطلاب المرشحين لمنح دولة تونس للتعليم العالي.

التعديل الوزاري: صادق المجلس التشريعي على تعديل وزاري عدد (١) خلال الفترة الماضية وهو:

- منح الثقة بالتعديل الوزاري لحكومة لوزير العمل محمد عبد القادر الرقب.

النشأن الدستوري:

١- إعلان شغور مقعد النائب مريم فرحات بسبب الوفاة.
٢- المصادقة على تعيين رئيس ديوان الموظفين العام محمد عابد.

خامساً: قرارات المجلس:

بلغ عدد القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي خلال الفترة الماضية (٣٢) قراراً مصنفة كالتالي:

قرارات في النشأن الدستوري والمراسيم الرئاسية، وهي (٣) قرارات:

١- منح الثقة بالتعديل الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية للأخ/ محمد عبد القادر محمد عبد الحميد وزيراً للعمل.
٢- إعلان شغور مقعد النائب/ مريم محمد يوسف فرحات من القائمة الانتخابية لكتلة التغيير والإصلاح بسبب الوفاة.
٣- المصادقة على تعيين الأخ/ محمد أحمد حسين عابد رئيساً لديوان الموظفين العام بالأغلبية المطلقة.

في النشأن السياسي العام، وهي (٤) قرارات:

كالتالي:

١.تقرير لجنة القدس حول الانتهاكات الصهيونية في مدينة القدس خلال عام ٢٠١٢م وذلك في الاجتماع الثاني والخمسون بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢.

٢.تقرير اللجنة القانونية حول جريمة اغتيال الأسير/ عرفات جردات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الأسرى الفلسطينيين وذلك في الاجتماع الثالث والخمسون بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨.

٣. تقرير اللجنة القانونية حول المصادقة علي قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٢/م.و.إ.هـ) لسنة ٢٠١٣م بشأن الحقوق المالية لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية وذلك في الاجتماع الرابع والخمسون بتاريخ ٢٠١٣/٤/١١.

٤.تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية حول مشروع قانون ملحق الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣ في الاجتماع الرابع والخمسون بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠م.

٥.تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي وذلك في الاجتماع الخامس والخمسون بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧.

٦.تقرير اللجنة السياسية في الذكرى الخامسة والستين لنكبة فلسطين وذلك في الاجتماع الثاني والستون بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥.

٧.تقرير اللجنة السياسية حول خطورة العودة للمفاوضات مع الاحتلال الصهيوني وذلك في الاجتماع الثاني والستون بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠.

٨.تقرير لجنة القدس حول " اقتحام المتطرفين الصهاينة للمسجد الأقصى المبارك وذلك في الاجتماع الثالث والستون بتاريخ ٢٠١٣/٩/٤.

٩.تقرير اللجنة السياسية في ذكرى وعد بلفور المشثوم وذلك في الاجتماع السادس والستون بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١.

١٠.تقرير اللجنة السياسية حول المفاوضات وذلك في الاجتماع الثامن والستون بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٤.

أولاً: جلسات المجلس:

عقد المجلس خلال عام ٢٠١٣ عشرون اجتماعاً (٢٠) بواقع (٣٣) يوم عمل.

ثانياً: القوانين:

ناقش المجلس التشريعي خلال العام ٢٠١٣ خمسة عشر قانوناً، وهي على النحو التالي:

أ- مناقشة عامة: (٥) قوانين.
ب- قراءة أولى: (٤) قوانين.
ت- قراءة ثانية: (٥) قوانين.
ث- قراءة ثالثة: (١) قانون.

وهي كالتالي:

- ١-إقرار مشروع قانون المعاملات الإلكترونية بالمناقشة العامة.
- ٢- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بالمناقشة العامة.
- ٣- إقرار مشروع قانون هيئة الشرطة بالمناقشة العامة.
- ٤- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الموازنة بالمناقشة العامة.
- ٥- إقرار مشروع قانون ترخيص المؤسسات الاعلامية بالمناقشة العامة.
- ٦- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بالقراءة الأولى.
- ٧- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الموازنة العامة بالقراءة الأولى.
- ٨- إقرار مشروع قانون المعاملات الالكترونية بالقراءة الأولى.
- ٩- إقرار مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى.
- ١٠- إقرار مشروع قانون النقابات بالقراءة الثانية (تم إصداره).
- ١١- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الموازنة بالقراءة الثانية (تم إصداره).
- ١٢- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية



بالقراءة الثانية (تم إصداره).

١٣- إقرار مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الثانية (تم إصداره).

١٤- إقرار مشروع قانون إيجار العقارات بالقراءة الثالثة (تم إصداره).

١٥- قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٤م (تم إصداره).

ثالثاً: تقارير اللجان:

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني خلال العام (٢٠١٣) أربعة عشر تقريراً أعدتها اللجان المختلفة، وهي

١١.تقرير لجنتي الرقابة العامة وحقوق الانسان والحريات العامة والتربية والقضايا الاجتماعية حول واقع الآثار في قطاع غزة وذلك في الاجتماع الثامن والستون بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٤.

١٢.تقرير لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي حول الأضرار التي لحقت بقطاع غزة جراء الأحوال الجوية وذلك في الاجتماع التاسع والستون بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٧.

١٣.تقرير لجنة الموازنة واللجنة الاقتصادية حول خطة التنمية الفلسطينية في الاجتماع السبعون بتاريخ

يعي خلال العام 2013



التشريعي والأخوة النواب حوالي (٤٨) وفداً من مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية التي قامت بزيارات تضامنية لقطاع غزة خلال العام ٢٠١٣م. ثالثاً: فعاليات وطنية:

شاركت رئاسة المجلس التشريعي والأخوة النواب في فعاليات وطنية مختلفة بلغ عددها (١٠٣) فعالية خلال عام ٢٠١٣م.

ثامناً: ديوان الشكاوى:

خلال عام ٢٠١٣ استقبل ديوان الشكاوى ٦٥٩ شكوى للمواطنين، منها شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية، ومنها شكاوى تتعلق بالهيئات المحلية، وشكاوى ذات طابع اجتماعي وأسري وتم معالجة وحل الكثير منها.

تاسعاً: فعاليات إعلامية:

عقد المجلس خلال العام ٢٠١٣م (١٠) مؤتمرات صحفية وأصدر المجلس (٣٥) بياناً صحفياً غطت معظم الأحداث الهامة على الساحة الفلسطينية، كما أصدر المجلس التشريعي خلال العام ٢٠١٣م (٢٤) عدداً من صحيفة البرلمان.

عاشراً: فعاليات المجلس تضامناً مع الأسرى والنواب المختطفين خلال العام ٢٠١٣م:

* قام المجلس التشريعي بمخاطبة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وكذلك الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية ومنظمة الصليب الأحمر

٣- إقرار مشروع قانون المعاملات الالكترونية رقم () لسنة ٢٠١٣م بالقراءة الأولى بالإجماع.

٤- إقرار مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى بالإجماع.

د- القراءة الثانية (٥) قرارات، وهي:

١- إقرار مشروع قانون النقابات بالقراءة الثانية بالإجماع.

٢- إقرار مشروع قانون ملحق الموازنة للسنة المالية ٢٠١٣م بالقراءة الثانية بالإجماع.

٣- إقرار مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٢م بالقراءة الثانية بالإجماع.

٤- إقرار مشروع قانون المعاملات الالكترونية بالقراءة الثانية بالإجماع.

٥- إقرار مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الثانية بالأغلبية.

هـ- القراءة الثالثة (١) قرار، وهو:

١- إقرار مشروع قانون إيجار العقارات بالقراءة الثالثة بالإجماع.

سادساً: أعمال اللجان:

حصاد عمل اللجان خلال العام ٢٠١٣:

أ- (١٤٦) اجتماعاً.

ب- (٧٥) جلسة استماع.

ت- (٢٠) زيارة ميدانية.

ث- (١٦) ورشة عمل.

ج- (٢١) مشروع قانون.

ح- (٧٤) تقريراً قدمت للمجلس وتقارير داخلية للجان.

ملخص القرارات:

١.	قرار رقم (١٣٤٦/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٧/٦	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الثانية لمشروع النقابات
٢.	قرار رقم (١٣٤٧/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٢/٧	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير لجنة القدس
٣.	قرار رقم (١٣٤٨/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٢/٢٨	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير القانونية حول اغتيال الأسير جرادات
٤.	قرار رقم (١٣٤٩/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	المنافسة العامة لمشروع قانون المعاملات الإلكترونية
٥.	قرار رقم (١٣٥٠/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	المنافسة العامة لمشروع قانون الأحوال المدنية
٦.	قرار رقم (١٣٥١/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الأولى لمشروع قانون الاحوال المدنية
٧.	قرار رقم (١٣٥٢/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	المنافسة العامة لمشروع قانون معدل لقانون الموازنة
٨.	قرار رقم (١٣٥٣/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الأولى لمشروع قانون معدل للموازنة ٢٠١٢
٩.	قرار رقم (١٣٥٤/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الثانية لمشروع قانون معدل للموازنة ٢٠١٢
١٠.	قرار رقم (١٣٥٥/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول حقوق رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية
١١.	قرار رقم (١٣٥٦/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٠	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الثانية لمشروع قانون الأحوال المدنية
١٢.	قرار رقم (١٣٥٧/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/١٧	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول الأسرى في السجون الصهيونية
١٣.	قرار رقم (١٣٥٨/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/٢٩	الدورة غير العادية الرابعة	التعديل الوزاري لوزير العمل
١٤.	قرار رقم (١٣٥٩/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٥/١٥	الدورة غير العادية الرابعة	تقرير حول ذكرى النكبة
١٥.	قرار رقم (١٣٦٠/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٥/١٦	الدورة غير العادية الرابعة	إعلان شعور مقعد النائب مريم فرحات
١٦.	قرار رقم (١٣٦١/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٥/١٦	الدورة غير العادية الرابعة	المنافسة العامة لقانون هيئة الشرطة
١٧.	قرار رقم (١٣٦٢/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٥/١٦	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الثالثة لقانون الإجراءات
١٨.	قرار رقم (١٣٦٣/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٥/٣٠	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الأولى لمشروع قانون المعاملات الإلكترونية
١٩.	قرار رقم (١٣٦٤/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٦/١٩	الدورة غير العادية الرابعة	المصادقة على رئيس ديوان الموظفين
٢٠.	قرار رقم (١٣٦٥/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٦/٢٠	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الثانية لمشروع قانون المعاملات الإلكترونية
٢١.	قرار رقم (١٣٦٦/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٤/٣	الدورة غير العادية الرابعة	تحويل المناقشة العامة لقانون الجمارك
٢٢.	قرار رقم (١٣٦٧/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٧/٢٤	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الأولى لمشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
٢٣.	قرار رقم (١٣٦٨/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٨/٢٠	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول العودة للمفاوضات العيثة
٢٤.	قرار رقم (١٣٦٩/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٨/٢١	الدورة غير العادية الرابعة	القراءة الثانية لمشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
٢٥.	قرار رقم (١٣٧٠/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/٩/٤	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول اقتحام المسجد الأقصى
٢٦.	قرار رقم (١٣٧١/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١٠/٣١	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول وعد بلفور
٢٧.	قرار رقم (١٣٧٢/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١١/٢٠	الدورة غير العادية الرابعة	المنافسة العامة لقانون ترخيص المؤسسات الاعلامية
٢٨.	قرار رقم (١٣٧٣/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١٢/٤	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير السياسية حول المفاوضات العيثة
٢٩.	قرار رقم (١٣٧٤/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١٢/٥	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول الآثار في غزة
٣٠.	قرار رقم (١٣٧٥/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١٢/١٨	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار تقرير حول المنخفض الجوي
٣١.	قرار رقم (١٣٧٦/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١٢/٣٠	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار خطة التنمية الفلسطينية
٣٢.	قرار رقم (١٣٧٧/ع.غ. ١/٤)	٢٠١٣/١٢/٣١	الدورة غير العادية الرابعة	إقرار موازنة ٢٠١٤

الجدول التالي يوضح أنشطة اللجان المختلفة خلال الفترة الممتدة من 2013/1/1م ولغاية 2013/12/31م

رقم	اسم اللجنة	الاجتماعات	جلسات الاستماع	زيارات ميدانية	تقارير	ورش عمل	مشاريع قوانين	شكاوى	مراسلات
1.	شئون المجلس	10	0	0	0	0	0	0	0
2.	الموازنة	13	3	1	1	0	0	13	41
3.	الرقابة	33	2	4	7	0	0	55	200
4.	القانونية	19	4	3	6	8	21	44	88
5.	الاقتصادية	7	28	3	1	1	0	51	139
6.	التربية	28	21	1	1	5	0	66	160
7.	السياسية	2	0	0	0	0	0	0	0
8.	القدس	21	0	5	0	0	0	0	19
9.	الداخلية	13	17	3	58	2	0	133	112
	المجموع	146	75	20	74	16	21	362	759

خ- (٣٦٢) شكوى وردت للجان وتم مناقشتها.

د- (٧٥٩) مراسلة للجهات المختلفة.

سابعاً: الدبلوماسية البرلمانية:

أولاً: الزيارات الخارجية:

شارك وفد من المجلس التشريعي برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في فعاليات المؤتمر الثامن لبرلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي الذي انعقد في الخرطوم خلال الفترة ١٩-٢٣/١/٢٠١٣م.

ثانياً: العلاقات الخارجية:

استقبل المجلس التشريعي ممثلاً برئاسة المجلس

بخصوص الأسرى والنواب المختطفين والعمل بكل الوسائل للإفراج عنهم.

* نظم المجلس التشريعي العديد من الوقفات التضامنية أمام مقر الصليب الأحمر وهيئة الأمم المتحدة بغزة تضامناً مع أسرانا البواسل ونواب شرعية وخاصة نواب القدس.

* بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ م عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة بمناسبة ذكرى يوم الأسير في مقر وزارة الأسرى.



النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة في حوار مع "البرلمان":

المجلس التشريعي ممر إجباري لإنجاز المصالحة والرد

على الاحتلال.. وأي حكومة جديدة يجب أن تحظى بثقة التشريعي حسب القانون

**المفاوضات تدور حول السلام الاقتصادي والأمن للإسرائيليين..
ولا يمكن لأحد شطب القضية وتوقيع أي اتفاق على حساب
حقوقنا وثوابتنا الوطنية**

**زيارة الأحمد لغزة ينبغي أن تكون جدية..
وتصريحات هنية لم يقابلها حتى اللحظة
ردود أفعال حقيقية**



النائب / د. حسن خريشة

حفلت الساحة الفلسطينية والإقليمية بالكثير من الأحداث في الآونة الأخيرة. الهاتف، وتجاذبت معه أطراف الحديث حول قضايا الساعة عبر سطور هذا البرلمان، التقت د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي عبر الحوار.

الإسلامية وعلى الصعيد الشعبي يقومون بالواجب بشكل طبيعي، لكن إلى متى يكون هؤلاء قادرون على صد اقتحامات المستوطنين وجنود الاحتلال للمسجد الأقصى؟ العالم العربي كله ليس معنياً بالأقصى وكأن ما يجري في كوكب آخر، وأعتقد أن الإسرائيليين يقيسون قدرة الناس وردود أفعالها على الاقتحامات المتواصلة.

الأصل أن يكون للسلطة الفلسطينية دور وأن تجند كل إمكانياتها من أجل تعزيز الوجود العربي والفلسطيني في القدس، لكن لا وجود لإمكانيات حقيقية، ونحن ما زلنا نعتمد على دعم عربي، وقد عدونا بمالغ خيالية لم يصل منها شيء، يجب على السلطة أن تتكلم بشكل واضح ومكشوف، هؤلاء الذي يدفعون مليارات الدولارات لدول الربيع العربي في مصر وسوريا، المفروض على الأقل أن يلتزموا بما قرروه للقدس، والا حديثهم عن القدس كله يعتبر كذب ووهم.

أعتقد أن كل يوم يمضي دون وجود خطة حقيقية لمواجهة المستوطنين والاستيطان للقدس هو ضياع للقدس، حتى استمرار المفاوضات هو ضياع للقدس، فالكمل يتحدث الآن عن القدس الشرقية واليهود يقولون أجزاء وحارات من القدس الشرقية.

ما تعليقكم على ما يجري في تركيا من أحداث وما يسمى فضائح وملفات فساد؟ وما الجهة التي تقف وراءها؟

تركيا مستهدفة من أكثر من موقف، أولها موقفها مما جرى في مصر، وموقفها مما يجري في سوريا، وعلاقتها مع العراق، وعلاقتها مع إيران، تركيا لها مشروع في المنطقة، والنهضة الاقتصادية التي حققها أردوغان، والشعور بأن أردوغان يعمل على إعادة مجد الدولة التركية ويقوي نفوذها في المنطقة. ظهرت قصة ملفات الفساد الأخيرة وجرى تضخيمها إعلامياً، على أمل ضرب شعبية أردوغان وتخفيفها ليوافقه الخسارة في الانتخابات التركية المقبلة، وهذه المحاولات بالتأكيد تقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الأوروبية غير الراضية عن أداء أردوغان في المنطقة.

ماذا ترون بالنسبة لمصير اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في ظل الحصار المشدد على مخيم اليرموك؟

المخيمات في سوريا مختلفة عن أي مخيمات أخرى في العالم العربي، فاليرموك عبارة عن مدينة سورية يسكنها السوري والفلسطيني، والفلسطينيون لهم حقوق دائمة مشابهة للسوريين، وأعتقد أن ما يجري على السوريين يجري على الفلسطينيين طوال الوقت.

الرئيس عباس أخذ موقفاً جيداً في هذا الموضوع، لسنا مع النظام وللسنا مع المعارضة، لكن الأهم هنا أن الفلسطيني بعد ٦٥ عاماً من وجوده في اللجوء ما زال يبحث عن ملاذ يلجأ إليه، وهذا يؤكد على عجز كل الأنظمة العربية عن حماية اللاجئين الفلسطينيين، وعن عجزنا نحن في حماية أبناء شعبنا في الخارج.

خلال الأشقاء العرب، وزياراته للسعودية والأردن ومصر واجتماعاته مع وزراء الخارجية العرب تأتي للضغط على السلطة للموافقة على أي حل، بمعنى آخر فإن العرب بدأوا يرون القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً على ظهورهم يريدون التخلص منه.

في ظل هذه الأوضاع، الوضع الفلسطيني المنقسم، والوضع العربي المتردي، لا يمكن الوصول إلى حل شبه وطني أو يلبي بعض القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني، ومن هنا التيار الشعبي الفلسطيني كله يقول للتوقف عن هذه المفاوضات وننكفئ للدخل لنستعيد وحدة شعبنا وأدواته حتى نستطيع أن نصمد في وجه عدونا.

لكن أبو مازن يبدو غير معني وغير مكترث ولا يسمع إلا لنفسه وبعض المستشارين حوله، وبالتالي مصطلح القيادة انتهى، ولكن لا يمكن بأي حال أن يمتلك أي فلسطيني القوة أو الإمكانيات ليوقع على اتفاق مع الإسرائيليين ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني. وعلى ذلك أعتقد أن الإسرائيليين لم يعودوا بحاجة لأحد ليوقع على اتفاق شطب القضية، هم يفاوضوا لسنوات طويلة ويفرضوا حقائق على الأرض وبالتالي هذه الحقائق تصبح هي الحل، وكان المقصود في النهاية هو تعايش الشعب الفلسطيني مع الاحتلال.

هل من دلالات تشير إليها عمليات المقاومة الأخيرة في الضفة الغربية؟

ما يجري في الضفة الغربية هي بالأساس أعمال فردية تعبر عن حالة إحباط متنامية عند الشعب الفلسطيني لكن عندما نقول مقاومة بمعناها الحقيقي والكفاح المسلح ضد الاحتلال، أعتقد أن الظروف ليست مهيأة على الأقل في الضفة الغربية، لأن لدينا ما يسمى بالتنسيق الأمني مع الإسرائيليين، والاحتلال أيضاً موجود بشكل مباشر في مدن الضفة، وليس لدينا قيادة فلسطينية حاضنة للمقاومة كما في غزة.

هل تستشرفون ملامح انتفاضة ثالثة تلوح معالمها في الأفق؟

أعتقد أن الوضع الاقتصادي الفلسطيني المتردي، وحالة الإحباط لدى الشعب الفلسطيني، وأزمة القيادة، بالإضافة لعمليات التهويد في القدس والأقصى، وعريضة المستوطنين المستمرة، كل هذه عوامل ملقاة على كاهل المواطن الفلسطيني تؤدي إلى الانتفاضة الفلسطينية التي لا أحد يدري موعداً، وستكون فعلاً شعبياً عفوياً فلسطينياً سيحاول البعض ركوبها، لكن أعتقد أن لا أحد يملك قرار انطلاق الانتفاضة أو إيقافها. وبالتالي كل الظروف مهيأة لهذه الانتفاضة التي سيشارك فيها كل المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من حالة إحباط متنامية كما قلت.

هناك تشجيع رسمي صهيوني للمستوطنين بزيادة محاولات اقتحام المسجد الأقصى مؤخرًا، كيف يمكن مواجهة محاولات الاقتحام المتكررة، وهل هناك دور للسلطة في حماية المسجد الأقصى؟

أعتقد أنه حتى هذه اللحظة أهلنا في القدس والحركة

تم تعطيله منذ اليوم الأول من قبل الاحتلال الإسرائيلي ووضع العراقل أمام التنازع، لذلك باعتقادي أن الرد الحقيقي على الاحتلال يكون بانعقاد المجلس التشريعي فور تحقيق المصالحة.

ما رأيكم في خطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للتسوية، وهل تعتقد أن اتفاق الإطار الذي يسعى له يمكن اعتماده من طرف السلطة في ظل الرفض الشعبي والفصائلي؟

لنتحدث عن بداية المفاوضات، كان الرئيس محمود عباس في البداية يشترط العودة للمفاوضات بوقف الاستيطان أو إيجاد مرجعية لها، وكان هذا الكلام يلقي قبلاً شعبياً في الساحة الفلسطينية. فجأة رأينا من خلال زيارات كيري ولقاءات مع الملك الأردني والضغط على السلطة، أنهم قالوا سنعود إلى المفاوضات في إطار تعهدات أمريكية، واكتشفنا بعد ذلك أنه لا توجد تعهدات أمريكية بالمطلق، وأنهم عادوا للمفاوضات رغم رفض أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومعظم القوى السياسية والإجماع الشعبي.

وأؤكد أن مصطلح القيادة الفلسطينية انتهى، وبات الرئيس أبو مازن وحده هو من يقرر، وعادوا إلى المفاوضات التي يمثلها كيري والمتفق مع نتنياهو على السلام الاقتصادي والأمن لإسرائيل، وبذلك كل العناوين التي يمكن أن تدور حولها المفاوضات هي السلام الاقتصادي والأمن للإسرائيليين.

الآن حدثت عشرة زيارات لكيري وقيل ذلك التقى مع وزراء الخارجية العرب الذين أعطوا تنازل رهيب تمثل بالموافقة على تبادل الأراضي، ومارسوا ضغطاً على السلطة التي اجتمعت معهم لأخذ غطاء لهذه المفاوضات، ونسمع في كل يوم تصريحات متناقضة من كبير المفاوضين صائب عريقات، والرئيس أبو مازن، ثم اعتبروا أن الناطق باسم هذه المفاوضات هو جون كيري. الآن نتنياهو أصر على لاءات ثلاث: لا لدولة فلسطينية على حدود ٦٧، لا للقدس عاصمة لدولة فلسطين، لا لعودة اللاجئين، وخرج أخيراً بطلبات جديدة منها الاعتراف بيهودية الدولة، وضم الأغوار؛ فأصبح لدينا لا مكانية في ظل هذه المفاوضات أن نحقق شيء، لذلك خرجوا من هذه الأزمة وقالوا سنعمل اتفاق إطار، واتفاق أو سولو كان أصلاً اتفاق إطار واستمر عشرين عاماً دون أن يسفر عن شيء، ولم تتحول السلطة إلى دولة والاستيطان زاد. وبالتالي أي خطة إطار جديدة سنوافق عليها هي لكسب مزيد من الوقت لإسرائيل، ومن يدفع الثمن هو الشعب الفلسطيني.

ويبدو أن الإسرائيليين والأمريكان يستخدمون الجديد القديم للحصول على التنازلات من الفلسطينيين، وما يحصلوا عليه يضعوه على الرف، ثم يعودوا في جولة قادمة ليأخذوا تنازلات جديدة، الموضوع الذي يجري الآن هو شطب للقضية الفلسطينية.

وكيري أيضاً يمارس ضغوطاً على قيادة السلطة من

هل من تطورات حول ملف المصالحة الفلسطينية، وما هي آخر المستجدات خاصة بعد تواتر التصريحات حول اقتراب موعد إنهاء الانقسام؟

لا أعتقد أن المصالحة قريبة، لأنها أصبحت مرتبطة بأشياء كثيرة، منها استمرار المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي حال نجاح المفاوضات أو قرب تحقيق اتفاق لن يكون هناك مصالحة، وفي حال فشل المفاوضات ستستخدم المصالحة مرة أخرى من أجل ممارسة ضغوط على الطرف الأمريكي والإسرائيلي على اعتبار أن الطرفين لا يريدان للمصالحة أن تتم.

الحديث للأخ إسماعيل هنية قبل أيام أعطى أجواء إيجابية، لكن ردود الأفعال لا زالت حذرة ومشككة أحياناً، لكن حتى هذه اللحظة لم يقابلها ردود أفعال حقيقية.

زيارة الأحمد المرتقبة يمكن أن تكون خطوة جيدة لكن تعودنا أن هذه اللقاءات تعطي أمل للناس، لكن لا يلبثوا إلا أن يشعروا بحالة إحباط لفشل اللقاء. هل توصل الرئيس محمود عباس لقناعة أن خطة كيري تنتهيها تأتي لكسب مزيد من الوقت للتهويد، وأن القضية الفلسطينية تتعرض لحالة شطب من خلال هذه المفاوضات، إذا كان الجواب إيجابياً أعتقد أن زيارة عزام الأحمد ستمثل حالة من رد الفعل الحقيقي أو خطوة ضد هذا الشطب من خلال المصالحة الداخلية واستعادة الوحدة.

أما إذا كان الرئيس أبو مازن لم يقتنع بعد بأن هذه المفاوضات ليست في مصلحة القضية الفلسطينية وأنهم مستمرين بالتفاوض، أعتقد أن الأمور لن تصل لتحقيق المصالحة لأن عليها فيتو إسرائيلي أمريكي، وبالتالي أتأمل أن تكون زيارة الأحمد جدية حقيقية لتنفيذ اتفاقات المصالحة التي تمت في القاهرة والدوحة.

إذا تمت المصالحة فعلاً، هل سنشهد انطلاقاً جديدة للمجلس التشريعي عبر تفعيله بشكل كامل وانخراط كافة الكتل والقوائم في اجتماعاته؟

إذا تم إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، المجلس التشريعي يصبح ممر إجباري للجميع على اعتبار أن تشكيل الحكومة الأصل أن يحظى بثقة المجلس التشريعي على برنامجها وشخصها، أما بالنسبة للانتخابات فهي بحاجة لقانون، والجهة الوحيدة المخولة لإصداره والتعديل عليه هي المجلس التشريعي.

لكن يبدو في ذهن المنقسمين أن المجلس التشريعي غائب، حتى في الاتفاقات الموقعة في القاهرة والدوحة تحدثوا أن المجلس التشريعي ينعقد بعد شهر من تشكيل الحكومة وهذه استخفاف بالمجلس التشريعي، الذي يعد الأداة الأولى للرقابة على الحكومة ومن خلاله يتم إقرار الموازنة.

هناك مراسيم كثيرة أصدرها الرئيس في الضفة الغربية، وقوانين أصدرتها كتلة التغيير والإصلاح في غزة، كلها بحاجة إلى مراجعة، وهناك بنى قانونية بدأت تتشكل في غزة والضفة مختلفة عن بعضها، وهذه بحاجة إلى توحيد. بالإضافة إلى أن هذا المجلس بقواه السياسية الموجودة فيه

لبحث مشروع مدينة حمد وتعويض المتضررين جراء المنخفض الأخير

لجنتا الرقابة والتربية بالتشريعي تلتقيان وزير الأشغال العامة والإسكان

سوف تخضع " للفلتره " والتدقيق وفقاً لمعايير وآليات متعددة وبالتعاون مع جهات رسمية مختلفة. وحول جدوى هذه الآلية ومدى دقتها، قال الوزير: "لن جرى اعتماد الفلتره والتدقيق لـ ١٧ ألف مسجل لدى الوزارة فإن هذا الأمر سيتطلب الكثير من الجهد والعمل والوقت الذي سيبدل في غير محله، وسيفقد هامش كبير من الخطأ نتيجة العدد الكبير". وتابع: "لكننا اعتمدنا على القرعة أولاً كي نتمكن من البحث والعمل على الأعداد المختارة بشكل دقيق جداً، بحيث لا يكون مجال للخطأ أو المحاباة"، مؤكداً أن المواطنين الذين تم اختيارهم بعضهم لا تنطبق عليهم بعض الشروط، وهذا لن يظهر إلا بالبحث والتدقيق الميداني، وبالتالي سيتم استبدالهم بمن يستحق في قائمة الاحتياط الناتجة عن القرعة.

وبشأن استفسار من رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى موسى حول الدورة المالية لمشروع مدينة حمد، أكد الوزير الغريز أن مشروع مدينة حمد هو مشروع إسكان دوار، سيتم وضع أمواله في صندوق للإسكان ولن تنهب الأموال للحكومة، ولكن سيتم استغلالها في مشاريع دوائر أخرى، لتعود بالفائدة على المجتمع، وتساهم في حل مشكلة السكان في القطاع.



تعويضها جميعاً بشكل كامل عن الضرر الذي لحق بالأثاث سواء كلي أو جزئي. وبين الوزير أن العمل جار الآن على فحص تأثر المباني على المدى الطويل من المياه التي غمرتها، من خلال عقد ورش عمل وآليات فحص من مختصين وخبراء، مشيراً إلى أن ١٥ منزلاً أصبحت غير صالحة للسكن وتم تعويض أصحابها بشكل كامل.

مشروع مدينة "حمد" وفيما يخص مدينة مشروع مدينة "الشيخ حمد" السكنية أوضح الوزير أن العمل منذ البداية في مشروع مدينة حمد تم على أساس المشروع في تسجيل المواطنين للشقق السكنية وفق شروط عامة نسبياً، حيث وصل عدد المسجلين للمشروع ١٧ ألف مواطن، حيث تم إجراء القرعة عليهم ووقع الاختيار على ٢٥٠٠ مواطن. وشدد وزير الأشغال على أن هذه الأعداد التي تم اختيارها

البناء، في المقابل مشروع شارع البحر أيضاً يتم العمل به بشكل جيد، ونأمل أن يتم التعاون معنا بشكل أفضل من قبل السلطات المصرية في فتح المعبر، لأننا نحتاج على الأقل فتح المعبر ثلاثة أيام أسبوعياً لاستكمال العمل بالمشاريع وفق المخطط".

ما بعد المنخفض الجوي في إطار آخر تساءل النواب حول الأوضاع الإنسانية بعد المنخفض الجوي الذي ضرب قطاع غزة، وما قامت به الوزارة من تعويض للأسر المتضررة وإجراءاتها المستقبلية لمنع وقوع مثل هذه الكوارث.

حيث بين وزير الأشغال أن الوزارة قامت بتشكيل فرق لحصر الأضرار منذ اليوم الأول للمنخفض، وتم دخول كل بيت تعرض لضرر جزئي أو كلي وحصر الأضرار الواقعة به. وأكد الوزير أن فرق وزارة الأشغال قامت بحصر ٢٠٠٠ منزل وعائلة متضررة من المنخفض على مستوى القطاع، وتم

التقت لجنتا الرقابة وحقوق الإنسان والتربية والاجتماعية في المجلس التشريعي بوزير الأشغال العامة والإسكان يوسف الغريز، وذلك في إطار التعرف على آخر التطورات على صعيد مشاريع المنحة القطرية في قطاع غزة وعلى رأسها مشروع مدينة " الشيخ حمد" السكنية، وإجراءات تعويض المتضررين جراء المنخفض الجوي الأخير.

وكان على رأس الوفد رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى موسى ورئيس لجنة التربية النائب عبيد الرحمن الجمل، بالإضافة إلى أعضاء اللجنتين النواب يوسف الشرافي، وهدي نعيم، وخميس النجار، ويونس أبو دقة، وسالم سلامة. والتقى نواب التشريعي بوزير الأشغال العامة والإسكان يوسف الغريز بمكتبه لمناقشة آخر التطورات حول إنجاز المشاريع القطرية، بالإضافة للتعرف على جهود وزارة الإسكان في تجاوز آثار المنخفض الجوي الأخير الذي ضرب قطاع غزة.

وتساءل رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل عما توصلت إليه المشاريع القطرية التي يتم تنفيذها في قطاع غزة بإشراف وزارة الأشغال، وإمكانية تنفيذ هذه المشاريع وفق الجدول الزمني المعد لها، في ظل الحصار المشدد على القطاع.

بدوره رحب وزير الأشغال بزيارة نواب التشريعي، وأكد أن المشاريع القطرية في قطاع غزة تسير وفق المخطط من حيث التوقيت والأداء ومعايير الجودة، وقال: "الوزارة وقعت برتوكول مع السلطات المصرية في عهد الرئيس مرسي ينص على إدخال مواد البناء للمشاريع القطرية، ولكن دخول هذه المواد يكون فقط خلال ساعات فتح معبر رفح، والكميات التي تدخل الآن غير كافية نظراً لأن ساعات فتح المعبر قليلة للغاية".

وأضاف: "نتعامل بحذر في الفترة الحالية بموضوع طرح مشاريع جديدة حتى لا نجد أنفسنا في أزمة نقص لمواد البناء، لكننا نسير بخطى جيدة في مراحل المشاريع الحالية، فقد بدأنا في المرحلة الأولى من مشروع مدينة "الشيخ حمد" السكنية، وأوقفنا طرح المرحلتان الأخيرتان لعدم توفر مواد

لبحث برنامج "جدارة" 2014 لتشغيل الخريجين

لجنتا الرقابة والتربية بالتشريعي تلتقيان وزير العمل والشؤون الاجتماعية



التقت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان ولجنة التربية والاجتماعية بالمجلس التشريعي بوزير العمل والشؤون الاجتماعية م. محمد الرقب، وذلك في إطار التعرف والإطلاع على آخر التطورات في برنامج جدارة ٢٠١٤ لتشغيل الخريجين، وأوضاع المساعدات الإنسانية الطارئة.

وكان على رأس الوفد رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى موسى

ورئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، بالإضافة إلى نواب اللجنتين: يوسف الشرافي، وخميس النجار، ويونس أبو دقة، وسالم سلامة، وهدي نعيم.

برنامج جدارة ٢٠١٤ وتحديث وزير العمل باستفاضة أمام لجنتي التشريعي حول برنامج جدارة ٢٠١٤ لتشغيل الخريجين، حيث أشار الوزير إلى أن عدد الخريجين المسجلين في قواعد البيانات لدى الوزارة يبلغ آلاف الخريجين، منهم ٥٥% إناث، ٤٥% ذكور، موزعين على المحافظات بنسب مئوية كان أعلاها مدينة غزة بنسبة ٣١%.

وأشار إلى أن الوزارة ستشرع قريباً بفلتره وتدقيق تلك الكشوفات، وفق الشروط والمعايير

الموضوعية للبرنامج الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي لانخفاض العدد بشكل ملحوظ وفقاً للمعايير، منوهاً إلى أن الوزارة تضع في اعتبارها توسيع رقعة استفادة الخريجين من المشروع.

وأوضح الوزير أن التخصصات التي تدرج تحتها المسميات الوظيفية المطروحة في برنامج جدارة بلغت ١٧٠ تخصصاً مختلفاً، وأن وزارة العمل تتواصل مع كافة الوزارة لتوضيح التخصصات الأكثر إقبالاً وتوفرًا، وتعمل على تشجيع الوزارات التي لها أفرع في العديد من المحافظات لأن ذلك سيساعد على توزيع الأسماء التي سيتم اختيارها في البرنامج بشكل أفقي على المحافظات، مما سيجعل التوزيع عادلاً بشكل أكبر.

معايير دقيقة وبين الوزير أن معايير القبول في هذا البرنامج دقيقة للغاية ومتنوعة، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للوزارة، حيث يشمل البرنامج عشرة آلاف خريج سيحصل كل واحد منهم على فرصة عمل لمدة ستة أشهر خلال العام ٢٠١٤، يعمل من خلالها على تنمية قدراته وخبرته العملية في مجال تخصصه ليكون لديه قدرة أكبر على

المنافسة في سوق العمل في المرحلة القادمة. وأوضح الوزير الرقب أن التدقيق في أسماء وبيانات الخريجين سيتم في المرحلة القادمة على مدار أسبوعين، وتكتمل الإجراءات بعدها للإعلان عن الأسماء النهائية للخريجين الذين سيشملهم البرنامج.

توفير فرص عمل وفي نهاية اللقاء أكد نواب التشريعي على أهمية توفير فرص العمل لشريحة الشباب الخريجين، وأثنا على الجهد الذي تقوم به وزارة العمل بالتعاون مع الحكومة في مجال تشغيل الخريجين، وفي ظل أزمة الحصار الخائف التي يعيشها قطاع غزة.

لبحث تقرير ديوان الرقابة وآثار المنخفض الأخير على القطاع الزراعي

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي

تعقد جلسة استماع لوزير الزراعة

مجالات الزراعة، وقطاعات الثروة الحيوانية والدواجن والثروة السمكية، والمواثي البحرية، مشيراً إلى تعاون المحافظات والمزارعين مع الوزارة في تسجيل وحصر الخسائر.

وأشار الوزير إلى المهمات الأولية التي قامت بها الوزارة لمواجهة آثار المنخفض والتي تمثلت بتوزيع النايلون وبعض الأدوات التي تساعد على تجاوز المشكلة بشكل مؤقت.

ونوه الطرشاوي إلى جهود طواقم الوزارة في حصر الأضرار والخسائر وسرعة تقديرها، مما أتاح الفرصة أمام الحكومة لتوجيه نداء للجهات الدولية في مساعدة المتضررين بالسرعة الممكنة، وفتح الباب أمام الجمعيات والمؤسسات لمساعدة المزارعين المتضررين.

وفي نهاية اللقاء أكد الطرشاوي أن الوزارة ستقوم بتزويد اللجنة الاقتصادية بالتشريعي بتقرير مكتوب رداً على ملاحظات تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية والتفاصيل الواردة فيه.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الزراعة علي الطرشاوي في مقر المجلس بمدينة غزة، بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان وأعضائها: النواب يوسف الشرافي وسالم سلامة، وذلك لمناقشة آثار المنخفض الجوي الأخير على قطاع الزراعة وتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بالخصوص.

ووجه عدوان عدة تساؤلات للوزير حول النقاط الواردة في التقرير وتلقى ردوداً بشأنها من الوزير الذي أكد على قلة الإمكانات المتاحة أمام وزارة الزراعة في ظل الأزمة التي تعصف بالقطاع، كما تحدث المجتمعون عن المنخفض الجوي الأخير الذي ضرب قطاع غزة والخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي، وآلية حصر أضرار المزارعين.

أكد الوزير الطرشاوي أن إجمالي الخسائر التي وقعت بقطاع الزراعة بلغت ١٦ مليون دولار شملت جميع

بحث دور الوزارة إبان المنخفض الأخير والاستعدادات المستقبلية ومركز الأمير نايف للأشعة

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الصحة



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الصحة د. مفيد المخللاتي، بحضور رئيس اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل ومسئول ملف الصحة في المجلس التشريعي النائب د. خميس النجار، كما حضر الجلسة كل من النواب د. يوسف الشرافي ود. سالم سلامة وهدى نعيم.

قضايا مختلفة

وافتح النائب الجمل الجلسة، ثمنا الدور الذي تقوم به وزارة الصحة في خدمة المواطن في ظل الحصار المفروض على القطاع وقلة الإمكانات والأدوية خاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي والحروب التي شنها الاحتلال على القطاع.

ونوه الجمل إلى كون جلسة الاستماع تأتي في إطار الدور الرقابي للمجلس التشريعي على السلطة التنفيذية وبهدف وضع المجلس في صورة جملة من القضايا، منها معرفة مدى استعداد وزارة الصحة لفصل الشتاء، والدور الذي قامت به الوزارة خلال المنخفض الجوي الذي ضرب المنطقة مؤخراً، متوجها بالسؤال والاستفسار حول مركز الأمير نايف للأشعة العلاجية والتشخيصية.

جهد على مدار الساعة

بدوره أكد وزير الصحة د. مفيد المخللاتي أن وزارته تعمل على مدار الساعة من أجل تماسك واستمرار تقديم الخدمات الصحية الأساسية المقدمة للمواطنين بل وتجويدها، مؤكداً أن وزارته تبذل جهوداً كبيرة من أجل توفير الأدوية والمستلزمات الطبية في ضوء شح الموارد بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأوضح المخللاتي أن تكاليف الأدوية الشهرية التي تحتاجها وزارته تقدر بـ ٤.٥ مليون دولار شهرياً، في حين تقدر التكاليف التشغيلية السنوية للوزارة بـ ٩٠ مليون دولار باستثناء الرواتب والإنشاءات.

آثار الحصار

وأشار د. المخللاتي إلى آثار الاضطرابات في المنطقة العربية، والتي أدت بدورها إلى

تقليص حجم المساعدات التي تصل لقطاع غزة بشكل عام وللقطاع الصحي بشكل خاص. وبين آثار إغلاق معبر رفح على قطاع غزة، لافتاً إلى أن ٣٠٪ من الأدوية التي كانت تصل إلى القطاع الصحي عبر معبر رفح متوقفة تماماً ورصيدها صفر.

ولفت المخللاتي إلى أن الأرصدة الدوائية تعاني من نفوذ سريع بسبب شح الموارد، مؤكداً أن طواقم وزارته المختلفة تعمل على مدار الساعة من أجل تماسك الخدمات الصحية الأساسية. وأثنى وزير الصحة على الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة الفلسطينية بغزة، مؤكداً أن وزارته تحتل رأس الأولويات في مصاريف الحكومة من أجل بقاء الخدمات الصحية.

تأهب واستعداد

واستعرض وزير الصحة آليات عمل الوزارة خلال المنخفض الجوي، مبيناً أن الطواقم الصحية لديها الخبرات الكافية في التعامل مع الحالات الطارئة في أوقات الأزمات.

وأشار إلى أن وزارته عينت لجنة طوارئ مركزية وه لجان فرعية عملت من أجل تأمين نقل المصابين وتوفير احتياجات المستشفيات. واستمع نواب التشريعي إلى دور وزارة الصحة في المنخفض الجوي واستعدادات وزارة الصحة لفصل الشتاء الحالي بالإضافة لمراقبة الوزارة للظروف والأحوال الجوية بهدف تقديم الخدمة للمواطنين عند اللزوم دون أي تأخير.

في مواجهة المنخفض

من جانبه، بين عضو لجنة الكوارث الحكومية عن وزارة الصحة د. أسامة البلعوي الجهود التي بذلتها وزارته منذ الإعلان عن توقع واقتراب المنخفض الجوي وحتى اليوم. وأشار بلعوي إلى أن وزارة الصحة نسقت مع العديد من الجهات من بينها الدفاع المدني والبلديات لضمان أمن المواطنين وتقليل الأضرار الناتجة عن المنخفض.

إعلان حالة الطوارئ

بدوره، أشار مدير عام المستشفيات د. يوسف أبو الريش إلى إعلان وزارته حالة الطوارئ وإلغاء الإجازات وإيقاف العمليات غير الطارئة

من أجل التعامل مع المنخفض. وأوضح أن وزارة الصحة تتابع بشكل يومي من خلال سحب عينات يومية من مناطق الفيضانات وآبار المياه للتأكد من عدم حدوث أي مكرهه صحية.

وأكد أن وزارة الصحة أعلنت حالة الاستعداد التام في المشافي منذ اليوم الأول، منوهاً إلى الزيارات المستمرة التي قام بها وزير الصحة خلال المنخفض من أجل متابعة ومراقبة عمل المستشفيات.

وأشار د. أبو الريش إلى جهود الطواقم الطبية في الكشف الطبي عن اللاجئين إلى مراكز الإيواء، إضافة إلى توجيه سيارات الإسعاف إلى جانب سيارات الدفاع المدني للتأكد من عدم وجود حالات غرق.

مركز الأمير نايف

كما استعرض الاجتماع أبرز الجهود المبذولة من أجل تشغيل مركز الأمير نايف المخصص للأشعة التشخيصية والعلاجية، وسبل التخفيف من معاناة مرضى الأورام والسرطانات.

بدوره، أوضح مدير عام التعاون الدولي في وزارة الصحة د. محمد الكاشف أن وزارة الصحة تبذل جهوداً مضنية من أجل استكمال العمل في مركز الأمير نايف، موضحاً أن العديد من قطع الغيار غير متوفرة بسبب الحصار الإسرائيلي وصعوبة إصلاح تلك الأجهزة.

وأشار الكاشف إلى أن الجهود تتواصل من أجل استكمال العمل بمركز الأمير نايف في أقرب وقت ممكن.

وأوضح الكاشف أن الصحة تعمل مع شركائها الدوليين والجهات المانحة من أجل إنشاء المركز الوطني للأورام من أجل التسهيل على المرضى وتقليص التحويلات إلى الخارج.

دور التشريعي

وفي نهاية الجلسة أبدى النواب استعداد المجلس التشريعي لتذليل العقبات كافة التي تواجه وزارة الصحة بما يضمن توفير خدمة صحية أفضل للمواطن الفلسطيني.

آفاق آفاق



العورات الهفصوحة

مؤمن بسيسو

في مصر اليوم، استفتاء على دستور مفصل حسب المقاسات الانقلابية والعلمانية، وتسريبات حول نية السيسي الترشح لانتخابات الرئاسة القادمة في إطار تصويره كونه المنقذ لمصر من أزمتها الراهنة.

(١)

يحاول الانقلابيون اليوم تسويق الدستور «المخروم» شعبياً عبر استفتاء يبتغي تزيين الصورة وستر العورات ليس إلا، ويشكل الأساس للمشروع الانقلابي ذو الأهداف الاستثمارية المبنية على أسس واعتبارات شخصية وجهوية صارخة. ليس صعباً أن يتمكن الانقلابيون من حشد نسبة عالية من الأصوات الشعبية، إذ أن حال القهر الأمني التي تخيم على ربوع الوطن المصري لا تسمح بأي معارضة، ولا تجيز إلا القبول برؤية العسكر وسدنة الانقلاب.

يعتقد الانقلابيون أن إنجاز الدستور يمنحهم صكّ التغطية على جرائمهم بحق الوطن المصري والديمقراطية المصرية، وأنه يشكل بوابة الانطلاق إلى حياة الشريعة السياسية الدولية التي تلطخت على إيقاع الانقلاب الدموي وممارساته الاستتصالية وسلوكه الإجرامي الذي فاق كل الحدود والتصورات.

الذي يقرأ مستقبل مصر من بين ثانيا وسطور واقعه المعاش يدرك أن كل الإجراءات والممارسات الانقلابية، ومن بينها محاولة تسويق الدستور الحالي، لن يكتب لها النجاح، وأنها ستسقط لا محالة - مهما طال الزمن.

«إن الله لا يصلح عمل المفسدين».

(٢)

الاعتبار القيمي يشكل أحد أهم الاعتبارات النافية لإمكانية تقبل وقبول الدستور المصري الجديد. فلا يمكن بحال - تقبل دستور صيغت نصوصه ومضامينه على دماء الأبرياء وأجواء القتل والبطش والإرهاب وغياب الحريات.

المؤسف أن الكثير من دعاة الديمقراطية خلعوا عباءة الموضوعية والقيم الأخلاقية وتدنّروا بآردية الانقلاب البالية التي وجدوا فيها ما يتطابق مع حقيقة مشاعرهم المكنونة وأفكارهم المريضة التي تعاند القيم النظيفة وتناوئ كل ما هو إسلامي.

لكن أسفنا أكثر ما يكون على قوم ارتفعت عماثهم واقترنت أسماؤهم بالمؤسسة الدينية والفكر الإسلامي، ولم يجدوا حرجاً في الانقلاب على الدين والقيم الأخلاقية والإيمان في تزيين الباطل ودعم الطغیان.

من يتبنى الدستور ويسوق لخطوات وركائز الانقلاب، أيا كان، فليراجع نفسه قيميا وأخلاقيا، وليتفحصها دينيا وإنسانيا أولاً وأخيراً.

(٣)

من يتابع أداء وسلوكيات السيسي خلال الفترة الأخيرة يدرك أن الرجل يغلب عليه الحيرة وتسكنه هواجس القلق مما هو آت.

مكمن قلق الرجل يتبدى أولاً - في شكوكه الواضحة حول إمكانية حسم المعركة الانتخابية لصالحه بالضربة القاضية وفق آماله الكبرى وأحلامه الهائمة.

فوق ذلك، فإن العديد من حلفائه الذي يواصلون دعم انقلابه الدموي لا يرون فيه رجل المرحلة القادمة القادر على قيادة مصر من وجهة نظرهم - إلى بر الأمان، ويفضلون ترشح شخصية أخرى قادرة للموقع الرئاسي لم تتلطخ يداها بدماء الأبرياء، فضلاً عن طبيعة «الرئاسة» التي تستلزم توفر ملكات ومواصفات وقدرات وإمكانات لا يملكها السيسي المخضرم عسكرياً بعيداً عن مقتضيات إدارة الدولة وشروطها الصارمة.

باختصار، فإن حلفاء السيسي يرون فيه ورقة رابحة ذات دور وظيفي محدد، ولا ينبغي تجاوز محدداته وإطاراته المرسومة، ويفضلون إسناد الرئاسة إلى شخصية أخرى أكثر قبولاً وأقل جدلاً على المستوى الإقليمي والدولي.